مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

البحث
٧

السياسة المالية للفاطميين
فى إفريقية المغربية

إعـــداد
د / نريمان عبد الكريم أحمد
كلية الآداب – جامعة المنوفية

محكمة تصدرها كلية آداب المنوفية
العدد الخمسون
يوليو ٢٠٠٢

السياسة المالية للفاطميين في إفريقية المغربية

إعداد

الدكتورة / نريمان عبد الكريم أحمد

هدف الفاطميون إلى حكم العالم الإسلامي ، وكانت الدعوة الشيعية هي الوسيلة لتحقيق هذا الهدف في عام ٢٩٧هـ /٩٠٩م، حيث أقاموا خلافتهم في بلاد المغرب. ولما كانت إفريقية مركز هذه الخلافة بعيدة عن قلب العالم الإسلامي، فلم تستطع أن تحقق حلم الفاطميين في إقامة الخلافة المرجوه. لذلك كان وجودهم فيها مجرد فترة تحضيرية وملاءمة لبدايتهم. وكان لا بد من الأعداد لحملات متتالية إلى مصر، مما يستلزم أموالا طائلة. لذا كانت سياسة الفاطميين المالية في إفريقية على وجه الخصوص واضحة وحريصة منذ البداية على تسخير كل الإمكانات المتاحة والاستفادة من الموارد المالية فيها .

وهناك من تصدى لدراسة هذا الموضوع، سواء بشكل مباشر، أو من خلال دراسات عامة لتاريخ بلاد المغرب قد تضمنته، أو من موضوعات أخرى شملته. ومنها دراسة بعنوان: "سياسة عبيد الله المهدي المالية في المغرب وأثرها في اندلاع الثورات الاجتماعية" [١]، عرضت لأنواع الجبايات والمصادرات والاحتكارات، إلى جانب النظم والمؤسسات والوظائف المالية، ثم الثورات الاجتماعية.

وثمة دراسة أخرى بعنوان: "دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي"[٢] ألمحت إلى إشارات مهمة من كتب الدعوة الفاطمية، وربطت بينها وبين السياسة المالية التي طبقت في المجتمع القرمطي. فضلا عن دراسة ثالثة بعنوان: " تاريخ المغرب " [٣] عولت على طبيعة هذه السياسة التي اتسمت بالتعسف، من خلال عرض شامل لموارد الفاطميين المالية وكذلك دراسة "للمالكية

والشيعة بإفريقية إبان قيام الدولة الفاطمية" [٤] أسفرت عن فاعلية العامل الاقتصادي في موقف فقهاء المالكية المتشدد من الدعوة الشيعية.

ولقد أفاد البحث من هذه الدراسات، لكن كان لا بد من إلقاء الضوء على بعض النقاط المهمة، منها ضرورة أن تشتمل الدراسة على فترة حكم الخلفاء الفاطميين الأربعة في إفريقية من المهدي حتى رحيل المعز إلى مصر ٣٦٢ هـ/٩٧٣م، خصوصاً أن الدراسات السابقة اهتمت في الأغلب بخلافة المهدي. كذلك تتبع مدى استمرار هذه السياسة مع الزيريين بعد انتقال الفاطميين إلى مصر. ومحاولة إيجاد ارتباط بين ضرورة رسم هذه السياسة وهدف الفاطميين في إقامة خلافة كبرى. وعرض للسياسة المنفذة من خلال كتب الدعوة الفاطمية للوقوف على جوهر الفكر الإسماعيلي بخصوص المسألة المالية، إضافة إلى معرفة طبيعة الكوادر التي اعتمدت عليها الدولة الفاطمية في تنفيذ سياستها المالية. وأخيراً مدى مسئولية الخلفاء ، فيما وصفت به سياستهم المالية من الشطط والجور. وقد اقتصرت الدراسة على إفريقية؛ لأنها مركز الخلافة التي اتضحت فيها سياسة الفواطم بجلاء.

صحيح أن سياسة أبي عبد الله الشيعي اتسمت بالعدل، وتجلي ذلك في الأموال التي تمت جبايتها، أو في عدم تشجيع الجند على نهب المدن المفتوحة، وجعل جباية الخراج وفق أحكام الشرع، ورفض ما قدم من أموال لم تراع في جبايتها هذه الأحكام [٥]. كذلك اعتمد على قبيلة كتامة في إدارة البلاد، وترك ما أفاء عليهم في يد الدعاة أو المشايخ، ولم يقبض من ذلك شيئا [٦]. كما أنه عندما جاء إلى إفريقية تلقاه شيوخ القيروان وفقهائها، فأمنهم على أنفسهم وأموالهم[٧]. وكان يأمر رجاله بالرفق مع الرعية، وإقامة العدل وقبض يد الجور وإزالة الغشم، وأرسل بذلك كتبا إلى العمال في جميع أعمال إفريقية ليأتموا به[٨].

لكن هذه السياسة كانت مؤقتة ومرتبطة بالعامل الدعائي، لإرضاء أهل إفريقية، فقد ضرب بها عرض الحائط على إثر مغادرة أبي عبد الله إفريقية إلى سجلماسة لتحرير المهدي [٩]. وسرعان ما تبدلت على يد أبي العباس خليفته على إفريقية ومحمد بن عمر المروزي قاضيه، فقاما بالزيادة في فرض

المغارم[١٠]. كما جاءت سياسة الخليفة المهدي المالية ٢٩٧-٣٢٢هـ /٩١٠ - ٩٣٤م مغايرة تماما لسياسة أبي عبد الله الشيعي، حتى قبل أن يلي الخلافة، فعندما وصل إلى إيكجان، أمر بإحضار الأموال التي كانت بايدي الدعاة [١١]. وعندما استقبله الفقهاء وأعيان رقادة والقيروان خارج المدينة، أمنهم على أنفسهم وذراريهم، فلما سألوه الأمان لهم في الأموال أعرض عنهم [١٢]، كما أنه بعد دخول المدينة أصبح كل همه جمع الأموال[١٣]. وتذكر النصوص [١٤]،من بين صفات المهدي أنه كان لا يضيع أقل شيء من المال، ولا يستهين به، ولا يترك منه واجبا يصرف في غير حقه.

وبذلك كانت سياسة المهدي المالية مرسومة وشديدة، فلم يفتح بابا للتخفيف في المغارم لولد من أولاده أو لقائد من قواده [١٥]، حتى أن أبا عبد الله الشيعي انتقد سياسته عندما دب الخلاف بينهما. [١٦] وتلك السياسة التي أرسي قواعدها المهدي، سار عليها الخلفاء الثلاثة الذين جاءوا بعده، حتى تركوا إفريقية إلى مصر. كما أنها لم تنته برحيلهم، بل ظلت مع الزيريين الذين كانوا بمثابة نوابا للفاطميين في إفريقية، إلى أن خلعوا طاعتهم في منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي [١٧].

وقامت هذه السياسة على أساس أتباع نظام ضريبي محكم، شمل ضرائب شرعية وأخرى غير شرعية، بالإضافة إلى الضرائب المستحدثة، فضلاً عن سياسة احتكارية لبعض السلع والموارد، ثم المصادرات ونهب المدن ووراثة عبيدهم إلى ما غير ذلك. معتمدين في تنفيذ هذه السياسة على الجند الصقالبة. ولذلك ارتهنت سياستهم بإنشاء دولة قوية من الناحيتين المالية والعسكرية[١٨].

ولقد استحدث الفاطميون ضرائبا، ارتبطت بالضرائب الشرعية وأخرى جديدة تعلقت بالدعوة أو غيرها. وكانت ضريبة الأرض أو الخراج تمثل أهم مصدر مالي، حتى أنهم استخدموا لها أكثر من مسمي وأكثر من ضريبة. وأول ضريبة فرضت على الضياع هي "التقسيط" أو "المقسط" في عام ٣٠٣هـ/ ٩١٥م، وكانت بمثابة المتوسط بين أقصي وأقل قيمة من العشور، وتم فرضه على كل ضيعة[١٩]. ثم تلاها في عام ٣٠٥ هـ /٩١٧م ضريبة أخرى أطلق عليها

"التضييع" وزعموا أنها من بقايا التقسيط [٢٠]، كما وردت بعض التعابير الأخرى التي ترتبط بضريبة الأرض مثل غرم ونزل وغيرها [٢١] .

وكانت رسوم الدعوة أيضا مصدرا مهما من المصادر المالية التي اعتمد عليها الفاطميون، والتي أقرت بعض الضرائب المستحدثة، حتى أن كتب الدعوة تعرض لجوهر الفكر الإسماعيلي، فيما يخص أموال الناس وحق الأئمة فيها. فيضمن القاضي النعمان [٢٢] كتابه "الهمة" ما يجب للأئمة أخذه من أموال المؤمنين والمؤمنات، سواء الصدقات بما فيها صدقة الإبل والغنم والبقر ومما تخرج الأرض، فضلاً عن صدقة الفطر. صحيح أنها ضرائب شرعية، لكن الخطورة أن هذا الحق مفروض في كل وقت، سواء في دور الستر أو في دور العلن. كما شدد على ضرورة أداء هذه الصدقات إلى عمال الأئمة والجباة، لأنه يعتبر أن مال المرء هو الباقي له بعد إخراج الواجب مما في يديه. زيادة على ذلك، نجده يطلب من الناس التطوع بالأموال للأئمة فيقول : " ثم المؤمنون مندوبون إلى التطوع بالأنفاق من أموالهم في سبيل الله ورفع أعمالهم إلى أوليائهم". [٢٣] وهذا يبين ليس فقط نظريته الخاصة في حصول الأئمة على الأموال، ولكنها تعرض أيضا لطبيعة المذهب الإسماعيلي وارتباطه بهذا الأمر.

والنعمان كما يذكر أحد الدارسين [٢٤] يفسر القرآن الكريم على هواه، لأن المقصود في الآية القرآنية، هو التطوع بالصوم زيادة عن الشهر المفروض. كذلك يعتبر أن هذا الأمر فرضا واجبا باعتبار أن أموال الناس ملك للأئمة فيذكر: "فالله في أمانة الله في يديكم بما خولكم من أموالكم إنها من أعظم المحن عليكم في إيجابه" [٢٥] ، إضافة إلى ذلك، فيما يرتبط بالغنيمة التي يفسرها على اعتبار أن كل ما يكسبه المرء، وليس ما يؤخذ من الغنيمة فقط يجب دفع خمسه إلى الأمام[٢٦]. معنى ذلك أن الأموال والغنائم عند الفاطميين كانت تحصل باسم الأمام وله. وبذلك يصدق قول البعض [٢٧] في أن المذهب لم يكن سوى وسيلة تذرع بها المهدي لإقامة دولة كبرى، حتى أن الدعاة قد شغلوا أنفسهم بجمع الأموال، وكانوا يرسلونها إلى المهدي من داخل البلاد وخارجها .

ولذلك نجد أبا عبد الله الشيعي منذ البداية يفرض ديناراً على كل من دخل في أمره سماه دينار الهجرة ودرهما للفطرة، وكانت هذه الضريبة تؤخذ أحيانا عينا [٢٨] وجعل لنفسه حقا في أموال الناس، وهذا ما عابه زيادة الله الأغلبي على الفاطميين في إحدى رسائله [٢٩]. كما يتضح حرص الخلفاء الفاطميين على هذه الضرائب من خلال خطبة للخليفة المنصور ٣٣٤-٣٤١هـ/ ٩٣٤-٩٥٢م يحث الناس فيها على أداء الفطرة في معناها المعروف عند السنة والشيعة فقال: "فتقربوا إلى الله في يومكم بأداء فطرتكم التي هي زكاة صومكم"[٣٠].

ولقد تجاوزت السياسة الضريبية الدعوة إلى أشياء أخرى، صحيح أن المصادر لم تذكر كثيرا منها، لكن على ما يبدو أنها لم تترك شاردة ولا واردة إلا وفرضت عليها، بدليل أنها فرضت على التراب، فإذا أضطر الناس إلى تجديد دورهم يكون ذلك في داخل الدار، لئلا يضطرون إلى دفع هذه الضريبة [٣١]. كما كانت هناك ضريبة على الملح [٣٢]، فضلاً عن الضريبة التي فرضت على الحجيج، فقد أمر المهدي في عام ٣٠٩هـ /٩٢١م بأن يكون طريق الحاج إلى المهدية، لأداء ما وظف عليهم من المغارم، وألّا يتعدى هذا الطريق أحد [٣٣]. كذلك فرضت الضرائب عند الأبواب والرحاب وعلى الجمال بحجة أن لها مؤن ثقيلة [٣٤]، إضافة لما فرض على الأحمال والمحامل والبغال والرقيق والغنم والحمير [٣٥].

وكما يفهم من كلام ابن حوقل [٣٦]، أن الفاطميين استحدثوا ضريبة على القوافل في طرابلس؛ فضلاً عن الضرائب التي فرضت عند المراصد والمتاجر الداخلة إلى المدن والخارجة منها، وما يؤخذ عما يرد من بلاد الروم والأندلس، وكذلك العشور على سواحل البحر وما يخرج من القيروان إلى مصر، وما يرد إليها، هذا إلى جانب الجوالي والأعشار. كما فرضوا ضريبة على معدن الحديد بمدينة بونة[٣٧]. إضافة إلى المغارم الأغلبية التي كان أبو عبد الله الشيعي قد الغاها.[٣٨] ولقد فكر الفاطميون في أوقات نادرة في التخفيف عن الرعية، فقام الخليفة المنصور بإسقاط بعض الضرائب من العشر والصدقات وجميع اللوازم، وكذلك الضرائب الخاصة بالذميين [٣٩]. وكان هذا الإسقاط مرتبطا بتعرض الخلافة

لأحداث فتنه أبي يزيد بن كيداد الزناتي، لذا كان بغرض التقرب إلى الرعية . كما يذكر البعض [٤٠] أن المعز قبل رحيله إلى القاهرة قد تظاهر بالرغبة في تخفيف الضرائب عن الناس، لكن هذا الأمر لم يثبت بل على العكس، لأن المعز عندما تولى الخلافة ٣٤١هـ/٩٥٢م كانت البلاد خارجه لتوها من أحداث الفتنة السابقة التي أضاعت كل ما جمعه الفاطميون، فكان لزاما عليه أن يستعيد الخطة المالية السابقة لأحكام قبضته على البلاد؛ خاصة أنه كان يحتاج إلى أموال كثيرة لأنفاذ حملته إلى مصر، ولذا نجده يبعث مولاه خفيفا إلى شيوخ كتامة لطلب الأموال[٤١].

أما عن طريقة تحصيل الضرائب، فكانت ضريبة الأرض تحصل من كل سنة مباشرة ولا تحمل سنة بما سبقتها، وكان أصحاب الدواوين والمسئولين عن جباية هذه الضريبة ينفذون هذا الأمر [٤٢]. ومن الطبيعي أن يوضع في الاعتبار عدم اتباع سياسة جائرة مع ملاك الأراضي من المقربين من الخليفة، حتى أن الخليفة المعز أصدر منشورا بهذا الأمر إلى العمال، بأتباع الحق والعدل مع جوذر أو غيره [٤٣]، مما يبين قيام العمال بجمع الضرائب بطريقة متعسفة [٤٤].

ولقد اتبع على ما يبدو أسلوب القبالات في تحصيل الضرائب، خاصة ضريبة الأرض، فقد وردت هذه الكلمة في النصوص كثيرا، مما يؤكد شيوعها[٤٥]، وهي نظام كان يتم عن طريق المزايدة بتقديم عروض مالية مختلفة من شأنها توفير الأموال[٤٦] .وكانت قبالة البلد الواحد ممن الممكن أن تصل إلى سبعين ألف دينار في السنة. لكن يتضح من النصوص أن أغلب أصحاب القبالات كانوا من المقربين من الخلفاء، حتى كان يقبل منهم في بعض الأحيان أقل من غيرهم، برغم حرص الفاطميين على الأموال، بسبب هذا القرب. كما يتبين من النصوص أن هؤلاء أو بعضهم، لم يكن يكتب لهم عقود لهذه القبالات[٤٧] .

وهؤلاء المقربون كانوا أما من الدعاة أو الأولياء، كما كان يطلق عليهم، أو من العبيد الصقالبة الذين استخدمتهم الدولة [٤٨]. وربما كانت القبالات تعطي لهؤلاء؛ لأنه من المنتظر أنهم سيقومون بجمع الأموال لإرضاء الخلافة[٤٩]. ويذكر ابن حوقل [٥٠]: " كان جميع المغرب في أيام آل عبيد يعمل بالأمانة من غير

ضمان حتى تقبلت برقة وليس بجميع المغرب ضمان غيرها، "وهذا النص يخالف ما أسلفناه والأهم أنه يخالف كتب الفاطميين أنفسهم [٥١] والتي تذكر المتولين والمتقبلين بما يفيد وجود القبالات أو الضمان .

ويرى أحد الدارسين [٥٢]، أن لفظ الأمانة الذي يستعمله ابن حوقل، ربما كان ذا معنى خاص باتفاق مباشر بين الإدارة والجهات التي ربما كان المراد بها شيئا من القبالة، أي أن تقديم المال المفروض على المدن والنواحي التي تعتبر وحدات إدارية ومالية، وكذلك على القبائل كان يعتبر أمانة في عنق أهلها، لا بد من أدائها دون أن يتولى ذلك متقبل أو ملتزم. وهذا الأمر غير مقبول، أولا لما أوردناه، فيما يخص وجود المتقبلين الفعلي في كتب الفاطميين، وثانيا لأن الفاطميين الذين أرادوا جمع الأموال بأي طريقة لابد أن يكون لديهم من يقوم بهذا الأمر، ليضمن لهم الحصول على الأموال، وثالثا ما تذكره المصادر [٥٣] من القيام بتضمين وتعديل الأرض لتوظيف الضرائب على الأرض، ورابعا الشكاوى التي كانت تأتي من الناس من هؤلاء المتقبلين، بسبب التعسف في جمع الضرائب[٥٤].

كما كانت توجد المراصد، وهي أماكن تحصيل الضرائب الأخرى على السلع الصادرة والواردة من المدن وإليها [٥٥]. ومن هذه المراصد مرصد أجدابية الذي كان يراقب التجارة مع بلاد السودان والتجارة بين الشرق والغرب. وكذلك في مدينة صبرة التي كانت تراقب القوافل العابرة من المغرب إلى المشرق والعكس. ولما كانت الدولة حريصة على عدم تهرب التجار من دفع الضرائب، أنشأت مرصدا لفحص بضائعهم، فكان هناك مرصدا بمدينة سرت يقوم بهذا الأمر[٥٦]. وكانت المراكز البحرية مثل طرابلس والمهدية وطبرقة وتنس تدفع بها الضرائب على المتاجر التي تخرج منها أو تدخل إليها [٥٧]، وكانت المهدية فرضة لما والاها من البلاد [٥٨] .

كذلك قامت الدولة بإنشاء دواوين المالية مع بداية الدولة، وكان من أول الأشياء التي فكر فيها الخليفة المهدي ديوان الخراج، لاسيما أنه قد أحرق عند هروب زيادة الله آخر الأغالبة، والجديد الذي حدث في هذا الديوان هو تكليف القائمين عليه بوضع سجل لكل الأراضي الخراجية وتحديد ما عليها من

خراج[٥٩]. كما أنشأ ديوانا أخر للكشف وديوانا للضياع وديواناً للهاربين مع زيادة الله لأستصفاء أموالهم وديواناً للعطاء. كما جعل بيتا للمال، ثم أمر باقتضاء الضرائب[٦٠]. وكان هناك ديواناً بالمهدية وآخر بالمنصورية [٦١]، فضلاً عن وجود فروعا لبيت المال بالأقاليم [٦٢] .ومن المؤسسات المالية المرتبطة ببيت المال أيضاً "دار المحاسبات" بسبب تعدد الموارد المالية للدولة [٦٣] .

ولقد وصلت إيرادات الدولة، مما تحصله من أموال خلال خلافة المنصور عام ٣٣٦ هـ / ٩٤٨ م ما بين ٧٠٠٠٠٠و ٨٠٠٠٠٠ دينار كما يذكر ابن حوقل [٦٤] ووصلت حصيلة ديوان المال بأفريقية مائة ألف دينار في شهر واحد[٦٥].ويرى أحد الدارسين [٦٦]، أن الفاطميين كانوا يستخرجون أكثر من ذلك مرات كثيرة من نفس البلاد .

ولتحصيل هذه الأموال أو أكثر منها، كان لا بد من اختيار رجالاً يتميزون بكفاءة وقدرة، ليناط بهم العمل في هذا المجال. ولقد اختار المهدي بداية رجال أبي عبد الله الشيعي فيْ الدعوة، ليكونوا أمناءاً [٦٧] لتنفيذ السياسة المالية التي ارتضاها، كما استعان المهدي بجباة الأغالبة الأواخر، فولى على بيت المال أبا جعفر الخرزي وعلى ديوان الخراج أبي القاسم بن القديم وعلى السكة أبي بكر القمودي وعلى العطاء عبد ربه بن حباسة [٦٨]. كما كان المعز يستعمل أولياءه على الأعمال ويولي أبناءهم مكانهم [٦٩].

وكان التراخي عن جمع المال يعرض صاحبه للعزل، وهذا يتضح من النصوص، فيما قام به المهدي من عزل قاضي القيروان أبي المنهال، وتعيين بدلا منه محمد بن عمران النفطي، الذي كان واليا على طرابلس، فجمع أموالا كثيرة من الرشى والأحباس، ورفعها إلى المهدي، كما يذكر ابن عذارى [٧٠] وكانت وسيلته إليه . ومما يوضح أيضاً أن الخلفاء الفاطميين كانوا يختارون رجالا يستطيعون أن يقوموا بما يؤمروا به من جمع الأموال، أن القاضي السابق الذكر كان يرتشي في الأحكام ويستهتر في ضروب المنكر، وبعد وفاته أعيد القاضي المعزول أبا المنهال مرة أخرى، وجاء في سجل التقليد : "وإنما عزلناك لليناك

ومهانتك ورددناك لدينك وأمانتك ." [٧١] وهذه العبارة لها مغزى، وربما المقصود منها هو تشجيعه على أن يكون شديدا في جمع الأموال .

وكان القائمون على بيوت مال الخلافة، هم المقربون من الخلافة أيضاً ويتضح ذلك من قيام الخليفة القائم ٣٢٢-٣٣٤ هـ / ٩٣٤-٩٤٥ م عند توليه بإعطاء جوذر أهم المقربين إليه آنئذ النظر في بيت المال، حتى أن المنصور من بعده عندما خرج لمحاربة أبي يزيد كيداد أعطى جوذر مفاتيح بيت المال [٧٢]، وهذا يؤكده حرص هؤلاء المقربين على التقرب إلى الخلفاء بشكل أو بآخر، فجوذر هذا كان لا يجتمع له شيئا من مال إلا حمله إليهم، فقدم للمنصور عشرة آلاف دينار . ومن اللافت للنظر رد المنصور الذي قال فيه: " وصل المال الذي بعثت به باجوذر، إلا أنك حملت نفسك حملا ثقيلاً [٧٣]" .وكان تقديم الأموال يتكرر فقد أرسل جوذر إلى المعز مائة ألف دينار واثنين وعشرين ألف درهم مما توفر عنده، وما باعه من الخزائن، واستخرج بقايا الأموال، وما أضاف إلى ذلك من مال نفسه عملا وتقربا [٧٤]. فالحرص على جوذر وأمثاله من قبل الخلفاء أمر طبيعي، لكن من أين يأتي هو وغيره بهذه الأموال لإرضاء الخلافة ؟

كان يؤمر رجال الدولة المعتمد عليهم وعمالها بالتحريض على جمع الأموال من قريب أو بعيد، ليجدوا من ذلك ما يتقربوا به إلى الخلفاء . كما أن نوال الرضا من الخلفاء لا يأتي إلا من خلال الحصول على الأموال الكثيرة من الأعمال [٧٥]. كذلك كان الفاطميون يختارون رجالا حريصين على أموال الخلفاء أكثر من حرص الخلفاء أنفسهم . وهذا الأمر بالطبع لا يتوافر في الكثيرين، وقد وجدوه في بعض المقربين أمثال جوذر [٧٦]، حتى أن المعز كان يقول أنه : "أحوط على أموالنا علينا ولو حطناها حياطته لما شرب منها أحد الماء " [٧٧]، ومن فرط إعجاب الخليفة به قوله: "أنك لو وجدت خزن الهواء فضلاً عن غيره لخزنته من مستحقيه"، وهذا يبين أن الضرائب الفاطمية كانت ثقيلة على نحو استثنائي .

وإذا كانت شخصية جوذر، هي المحققة لغايات الخلفاء، فبديهي أن رجال الدولة الآخرين لا يقلون عنه قدرة في طلب الأموال والحصول عليها أمثال المروزي الذي ولي قضاء القيروان، وأمر بجمع ما ظهر من أموال زيادة الله من

عصر المهدي حتى المنصور[٧٨]. والأمر لم يقف عند حد القضاة بل تعداه إلى الولاة والعمال وغيرهم، خاصة أنه قد عرف عن بعض رجال الدولة ميلهم إلى الارتشاء، واقتناء الأموال. وحتى تكتمل المنظومة، لا بد أن يقوم هؤلاء من ناحية أخرى بالحصول على الأموال لأنفسهم، ولأنهم مؤهلين للدور الذي تصدوا له [٧٩]، فكانوا يختصون أنفسهم بأموال الناس، لا سيما ذراري الفقهاء الذين تعرضوا للبطش بداية من عهد المهدي.[٨٠] غير أن هؤلاء العمال دأبوا على تقديم نصيب كبير من مالهم الخاص الذي جمعوه للخلافة ضمانا لبقائهم في مناصبهم[٨١].

ولما كانت المصادر لم تسعفنا بأنواع وأشكال الضرائب وطرائق جبايتها كما أسلفنا بشكل مفصل، لكننا نجد أنها كانت ثقيلة على نحو لافت للنظر[٨٢]، فإن هناك ما يؤكد كثرتها والتعدي والتجاوز في تحصيلها، ألا وهو شكوى الناس المتكررة من العمال القائمين على جبايتها، فإلى أي حد كانت الدولة الفاطمية مسئولة عن هذه السياسة، وإلى أي مدى تستطيع النصوص أن تؤكد هذا أو تنفيه؟

كانت سياسة العمال شديدة مع كل الناس، خاصة فيما يرتبط بالناحية المالية، فقد تشددوا مع أصحاب القبالات، حتى أن أحد العمال قبض على رجل من هؤلاء الذين تظلموا للخليفة فأغرمه مالا وأودعه السجن. [٨٣] كما أن ظلم العمال للمتقبلين كان يصل في بعض الأحيان إلى المقربين من الخليفة [٨٤]، لذلك كان أصحاب القبالات يشتطون في جمع الأموال والضرائب من الناس[٨٥] . وهذا الأمر يبين المنظومة متكاملة، سياسة الخلفاء المالية كانت حريصة على الأموال وبالتبعية نجد أصحاب القبالات وغيرهم من المسئولين عن جمع الضرائب يظلمون ويتعدوا في هذا الأمر. ولهذا تأتي بعض التعابير الدالة على ذلك منها : بسط يده على الناس أو غرم أو أودع في السجن[٨٦] .

ومن الملاحظ أن الناس كانوا دائمي الشكوى إلى الخلفاء من ظلم العمال، حتى أن كتب الدعوة الفاطمية تكاد تمتلىء بمثل هذه الشكاوى، ولكنها تقدم صيغة تبريرية لذلك وتبعده عن الخلفاء، وتبين أن هذا الأمر مرتبط بالعمال

أنفسهم، كما أن النصوص تحاول إثبات ذلك من خلال ردود الخلفاء على شكاوى الناس أو أمرهم للعمال بالقيام في الناس بالعدل، وأخذ الحق بلا زيادة ولا نقص منه [٨٧]. ولهذا فهي مسألة شائكة وتحتاج إلى تدقيق لا سيما أن ابن حوقل [٨٨]، يستبعد قيام العمال بسرقة شيء من الأموال ويقول: "وما يدخل فيه من إرتفاق من أصحاب الأعمال واستنثارهم بما يزيد عن القوانين في أيديهم، وما أبعد أن يكون ذلك كله، لما تبينه في ضمان برقة " لكننا نجد أحد النصوص يوضح مدى مسئولية الخلافة وتشجيعها على جمع الأموال، وأن العمال كان يخشون أن الخليفة يستقل ما جمعوه. وهذا النص الذي يذكره النعمان [٨٩]، يعطي دلالات كثيرة، أولها أن العامل جمع أموالا فوق الطاقة، ويخشى أن يستقلها الخليفة المهدي، وثانيها لو أعطيت هذه الأموال للخليفة، سوف تعتبر شيئا مقرراً على أهل البلد بعد ذلك مما لا يستطيعون الوفاء به، وثالثها امتنان الخليفة بما جمعه ذلك العامل وشكره له، لأنه كان إدخاله بعد ذلك زيادة في كل عام إلى أن توفى.

وإذا كانت أيدي العمال تصل حتى إلى المقربين والتابعيين للخلافة بالأذى في بعض الأحيان، فهذا معناه أن الأوامر كانت مشددة ولا تستثنى أحدا، لأنه أيضا من مصلحة الخلافة أن تقلم أظافر بعض هؤلاء المقربين حينا، وتترك لهم الأمر حينا آخر [٩٠]. وتشير المصادر، إلى [٩١] أن الخليفة المعز سأل يوما بعض القضاة عن عامل البلد، فأثني عليه القاضي خيرا، فقال المعز: بذلك أمرناه. وكذلك أن أحد العمال أتى من عمله بمال وافر، وتقدمت قبل ذلك الشكوى منه: فقال : "والله ما أمرناهم أن يدعوا لنا حقا إلا أخذوه ولا أمرناهم بظلم ولا بالتجاوز إليه فمن خالف ما أمرناه فالله المنتقم [٩٢] " .

وهذه النصوص وغيرها إذا كانت تبين حرص الخلافة على نشر العدل، فهي أيضا توضح شيئا آخر، فالنسبة للنص الأول، فيما يخص الثناء على أحد العمال، فالمسألة نسبيه، وربما كان القاضي يثني عليه لقيامه بعمله على خير وجه، كما أمره الخليفة المعز في جمع الأموال. والنص الثاني واضح، فإذا قام العامل بما أمره به الخليفة، فهذا يكفي لكي يضج الناس ويتذمروا ويقدموا الشكاوى، أما إذا تجاوز فالأمر أيضا يرجع إلى الخلافة. والأغرب من ذلك أن

الخلافة تدعي في بعض الأحيان أنها لا تدري بما يدور حولها، وكأنها غير مسئولة عن ذلك [٩٣] . صحيح أن الخلافة تقوم أحياناً بعزل العامل. إذا أتت منه الشكوى، لكن لم يحدث ذلك بعد كل شكوى [٩٤]، أو تقوم بأرجاء الأمر في النهاية إلى الله للانتقام من هؤلاء العمال الجائرين [٩٥]، أو أنهم يستعظمون هذه الشكاوي، فذكر على لسان المعز: "هذا قليل من كثير قال غيره " أو " انظروا هذا رجل واحد حل به مثل هذا [٩٦]". ومن اللافت للنظر أن كتب الدعوة التي تردد ظلم العمال والمسئولين، تجد لهم أيضا المبررات، ومنها: "وربما كان من يشكو يزيد في القول عليه، أو يأتي بشيء لم يكن فيه " [٩٧].

ومما يبين حرص الخلافة على الأموال ومسئوليتها عن تعسف هؤلاء العمال وغيرهم ما تذكره المصادر [٩٨] من عدم التحقق من الشكاوى بقدر رغبتها في الحصول على الأموال قول المعز: " ولو ذهبنا لكف يده في أول ما قيل منه ولم نقف على صحيح أمره، لذهبت الحقوق والواجبات، وتعطلت الجبابات، وانكسرت الأموال. كما يذكر أن هذه المسألة صعبة التحقق في كل بلد، فليس هناك من يثق به في هذا الأمر". كذلك قد شغل الدعاة بأمور الجباية وتحصيل الأموال أكثر من اهتمامهم بالدعوة، بل لم يجدوا حرجا في تفسير مبادئ الدعوة مما يخدم هذا الغرض [٩٩]. فتؤكد كتب الدعوة ضرورة أداء الصدقات إلى عمال الأئمة والقائمين بالجباية ولو كانوا جائرين ولو شربوا الخمر وأكلوا به لحم الخنزير. وأن هذه الصدقات فرض على كل مؤمن، ومن خالف ذلك وجبت عليه العقوبة[١٠٠]. كذلك لم يهتم المهدي بإلمام بعض دعاته بأصول المذهب قدر اهتمامه بقدرتهم في جمع الأموال بكل طريقة [١٠١].

كذلك من الشكاوى التي رفعت للخليفة المنصور للتظلم من العمال ذكرت أشياء أقرّ بها العامل، وذكر أن ذلك مما أباحه الخليفة [١٠٢] ويكفي أن نشير إلى كثرة هذه الشكاوى، أن رجلا واحدا في خلافة المعز، قد أتي بمخلاه مليئة بالرقاع التي يشكو فيها من ظلم العمال، وقد تنوعت ما بين تقسيط ونزل وغير ذلك من المغارم[١٠٣]. كما عانت الرعية بالإجمال مما نزل بهم من ظلم العمال [١٠٤] .

ولنا أن نقرر أن العمال كانوا يؤمرون بما يفعلون ويزيدون إما لأنفسهم أو لتوفير المال للتقرب إلى الخلافة، ولذلك نجد العمال والمتقبلين والمتولين وحتى القضاة والجند وكل من يتبع الخلافة، كان يعمل قصارى جهده في الحصول على الأموال لتنفيذ أوامر الخلافة. وبذلك فالخلافة مشتركة في هذه السياسة الجائرة، لكن بشكل غير مباشر، كما أنها مسئولة عن كل هذه الأفعال بل ومحركة لها، وأن كل ما يقدم للخلفاء كان يأتي أما عن طريق الضرائب وزيادتها، أو النهب أو الرشى والأحباس كل في موضعه .

ولم تكن سياسة الفاطميين المالية وقفا على فرض الضرائب والمغارم فقط، لكنها تعدتها إلى سياسة احتكارية لبعض السلع، وأن كانت النصوص المتاحة لا تشفي الغليل، لكنها تعبر عن مدى حرص الفاطميين على وضع أيديهم على بعض السلع المهمة. فقد احتكر الخليفة المهدي شراء بعض السلع مقابل أثمان رخيصة، وخاصة تمور بسكرة ومنها جنس يعرف بالكسبا، وهو الصيحاني ويضرب به المثل لفضله على غيره، وجنس أخر يعرف باللبارى أبيض أملس، وكان عبيد الله يأمر عماله بالمنع من بيعه والتحظير عليه، وبعث ما هنالك إليه[١٠٥] .

هذا إضافة إلى المحاصيل التي كان يرغم أهل البادية على بيعها للخليفة بأثمان زهيدة، وبعد ذلك تفرض عليهم ضرائب باهظة. ومن اللافت للنظر أن هذه النصوص التي تبين هذه السياسة الاحتكارية، يعرض بعضها من خلال كتب الدعوة، وتروي على ألسنة الخلفاء اللاحقين [١٠٦] . كذلك يبدو أن تجارة الخشب كانت احتكارا للخلافة الفاطمية [١٠٧]، وهذا أمر مقبول، لأنه مرتبط بطبيعة حلم الفاطميين حتى أن سياستهم المالية عملت على الحصول على المال بشتى الطرق من أجل القضاء على الخلافة العباسية بالمشرق، خاصة أن الخشب يعتبر سلعة استراتيجية، ولأنهم احتكروه في مصر بعد انتقالهم إليها وطوال عهدهم [١٠٨].

ولا يستبعد أحد الدارسين [١٠٩] احتكار الفاطميين لذهب السودان، وهذا أمر مقبول أيضا، استمراراً لنفس الدور الذي لعبه كل من حكم بلاد المغرب بشكل عام قبلهم. وعلى ما يبدو أن المرجان المستخرج من مرسى الخزر كانت الخلافة

تضع يدها عليه أيضًا، حيث يوجد بها أمناءاً من قبل الخلافة مسئولين عما يستخرج منه، لاسيما أنه يتميز بالجودة عما يستخرج من أي مكان آخر [١١٠]. ولشهرة مدينة بونة بالحديد، الذي كان يصدر منها إلى الأقطار، جعلت الدولة الفاطمية لها عاملا قائما بنفسه ومعه العسكر من البربر لا يزول كالرابطة [١١١].

كذلك كانت المصادرات أحد موارد الفاطميين في إفريقية، فقد قام رجال المهدي بمصادرة الفقهاء، واستولوا على أموال أحدهم الذي يعرف بـ "الوكيل" وأخذوا منه أربعون ألف مثقال سوى البز والجوهر [١١٢]. كما تعرض الكثير من ذراري الفقهاء للبطش والمصادرة[١١٣]؛ فضلاً عن تعرض التجار للمصادرة أيضا، فقد قاموا بقتل أكبر التجار الأندلسيين بالقيروان، وهو أبو جعفر بن خيرون واستولوا على أمواله[١١٤] . ونجد كتب الدعوة نفسها تبرر مصادرة الأئمة لأموال الناس والاستيلاء عليها دون حق، وأن للأئمة الحق في امتحان الناس في أموالهم، وأخذها منهم بدون سبب، وعليهم أن يكونوا سعداء بذلك [١١٥] .كما امتدت أيدي الفاطميين إلى أموال الأحباس والرباطات [١١٦] .

ولم تقف المصادرات عند حد الرعية، بل تعدتها أحيانا إلى المقربين من الخلفاء، وكان أبو عبد الله الشيعي وأخوه أبو العباس وأبو القاسم صاحب الخراج من أوائل الذين صودروا [١١٧]. كذلك صودر القاضي المروزي بعد عزله عام ٣٠١ هـ/٩١٣م برقادة، وطلب منه أن يقدم قائمة للمهدي بأسماء من أودع عندهم تركته، كما طولب أهل القيروان وامتحن بذلك جماعة من وجوه القيراون وفضلائهم وتجارهم [١١٨]. وتمت مصادرة صاحب جباية طرابلس وتونس وعزل نسيم صاحب عمالة القيروان وصودر[١١٩]، إلى جانب مصادرة الجند الصقالبة وتعرضهم لقصاص المهدي عندما قاموا بنهب الرعية، وهذا لم يكن لما قاموا به من نهب، بل لأنهم أخذوه لأنفسهم [١٢٠]. وفي بعض الأحيان كان تصرف الخلافة تجاه نهب الجند لأموال الرعية سلبيا: فنجد الخليفة القائم يأمر المقربين منه فقط بالامتناع عن طعام الجند، لأنه نهب من الرعية [١٢١]. كما كان العمال يقومون بهذا الأمر، فتذكر المصادر [١٢٢] شكوى أحد الرعية إلى الخليفة المعز، حيث تعرض للمصادرة من قبل أحد العمال .

كذلك كان نهب المدن منذ البداية مورداً أخر من موارد الفاطميين، فقد أمر المهدي بنهب رقادة، واسترجع كثيرا من الأموال [١٢٣]. كما اتبع ما أسماه البعض[١٢٤] "اقتصاد الغزو" ففي عام ٣٠٠ هـ /٩١٢م، هاجم جيشه طرابلس، وأغرم أهلها جميع ما أنفقه في حملته، وقد وصل إلى ثلاثمائة ألف وأربعين دينارا، وذلك لأنها خالفته [١٢٥]. كذلك أخرج في عام ٣٠١هـ/٩١٣م أحد قواده، فدخل مدينة سرت وأجدابية وبرقة بلا أمان، وكلما دخل مدينة قتل أهلها وأخذ أموالهم ؛ فضلا عن اختيار أعيان الناس لتغريمهم للأموال، حتى أن القائد حباسة ابن يوسف أمر هؤلاء الأعيان الذين احضروا وكانوا حوالي ألف رجل وطلب منهم مائة ألف مثقال في الغد وهددهم بالقتل حتى أحضروها [١٢٦]. وطالما كان الخلفاء يأخذون الخمس من أي غنيمة، لذلك تركت الحرية لجندهم في الضرب على أيدي الناس لأخذ أموالهم، كما وجدوا تشجيعا أيضا لكل من يحصل على أموال كثيرة لإشباع نهم الخلفاء [١٢٧]، برغم أن كتب الفاطميين تذكر أن ما يقوم به الجند ليس بأمر الخلفاء [١٢٨].

فضلا عن ذلك، نجد قبيلة كتامة التي قامت على أكتافها الخلافة، وكان لها وضعا مميزاً بين القبائل، طلبت من المهدي أن يطلق أيديهم لنهب مدينة القيروان، وكان يسوفهم في ذلك ويعلق أطماعهم حتى قامت جماعة من الكتاميين في عام ٢٩٨ هـ/٩١١ م بنهب الأسواق، كذلك قاموا في عام ٢٩٩هـ/ ٩١٢ م بالتطاول على أهل القيروان، خاصة التجار ونهبت الأموال والحوانيت، وتصدى لهم أهل المدينة حتى قتل منهم الكثير [١٢٩]. وتم هذا تحت سمع ونظر الخلافة، يضاف إلى ذلك ما يرثوه من عبيدهم الصقالبة بعد موتهم[١٣٠]، لأن المملوك لا تجوز له وصيه وما ترك يكون للخلافة [١٣١]. ومع ذلك نجد الخلفاء في بعض الأحيان يتصرفون في الأحكام الفقهية خاصة للمقربين منهم من هؤلاء العبيد أمثال جوذر وجوهر وغيرهم أو الدعاة منهم، يعطونهم حق الأعتاق من الرق، وبذلك يكون في إمكانهم الأرث والتصرف في أموالهم [١٣٢]. كما أن من يموت من الرعية بلا وارث يرثه، كانت تركته تذهب إلى خزانة الخلافة، فعندما توفى أحد المالكية، وهو عبد العزيز بن شيبه، حجز على أملاكه، وسلمت للخليفة

المهدي . وكان يملك مسجدًا بجوار داره وفندقا . حتى أصبح موت أحد الأغنياء، يجعل الناس يسترون وصيته حتى لا تتعرف الخلافة على تركته[١٣٣]. هذا إلى جانب ما قاموا به من الاستحواذ على أموال زيادة الله [١٣٤]، وجميع ما كان بخزائن بني الأغلب وعند جميع رجالهم انتقل إليهم، إضافة إلى ما قام به المهدي من إنشاء ديوان لاستصفاء أموال الهاربين مع زيادة الله [١٣٥]، فضلاً عن قيامهم بالتجارة سواء الأمراء أو أميرات البيت الفاطمي[١٣٦].

ومما أسلفناه نجد أن العرض السابق قد أسفر ليس فقط عن كثرة الموارد المالية للفاطميين، لكن أيضا عن إتباع سياسة مالية جائرة من فرض ضرائب واحتكار ومصادرات ونهب للمدن، سواء من قبل الدولة أو عن طريق الدولة أيضا مما يقوم به الجند والعمال، ويجمل ابن عذاري[١٣٧] سياسة الفاطميين من خلال ما وقع بالبلاد من طاعون وغلاء عام ٣٠٧ هـ/٩١٧م قال : "مع الجور الشامل من الشيعة والتغلل على أموال الناس من كل جهة ". ومع ذلك نجد الكتب الإسماعيلية التي تعرض لكثير من أوجه هذه السياسة، كان لزاما عليها وهي لسان حال الدولة والدعوة، أن تعمد إلى أسلوب تبربرى لهذه الممارسة المتجاوزة، إضافة لما أسلفناه، منها أن الأمام بحاجة إلى الأموال لينفقها على رجاله الذين يرزقهم ويجري عليهم من أجل أستتباب الأمن داخل الدولة الفاطمية[١٣٨]. وهذا الأمر مغاير للحقيقة، إذ أن هؤلاء الجند قد تعودوا على نهب الرعية [١٣٩]. لكن الحقيقة أنهم عملوا على توسيع نطاق مواردهم الاقتصادية، وحرصوا على ملء خزانتهم بالأموال مستغلين كل الوسائل من أجل تثبيت أقدامهم في البلاد لتحقيق أهدافهم التوسعية [١٤٠].

ولذلك كان لا بد أن يكون لهذه السياسة المتبعة آثارا واضحة على هذا المجتمع الأفريقوي، وعلى الفاطميين أنفسهم. وقد تجلت الآثار السلبية التي ارتبطت بالمجتمع في فساد الجهاز الإداري والمالي وحتى جهاز الدعوة الإسماعيلية كما بينا، ووجود بعض قطاع الطرق الذين أسمتهم النصوص [١٤١] "الأرذياء "، الذين لم يتورعوا عن نهب أموال الخلفاء أنفسهم أو أشياء متعلقة بهم كرد فعل طبيعي لما تقوم به الخلافة . لذلك كانت إحدى مهام العمال هي

القضاء على هؤلاء اللصوص؛ لأن الأمر لم يكن بعيدا عن حاضرة الخلافة، بل كان حول المهدية، وأصبح الفساد في كل الجهات، مما استلزم الضرب على أيدي هؤلاء النهابة وزعيمهم من قبل الجند الصقالبة وغيرهم [١٤٢].

كما كان من أثر الغرامات المتكررة والضرائب الفادحة إفلاس الكثير من فقهاء المالكية، خاصة أن ما نزل بهذه الفئة من امتحان وغرم لم يقتصر عليهم، بل تعداه إلى ذراريهم وأقاربهم [١٤٣]، لأن أملاكهم كانت تصادر وتنهب أموال أسرهم زيادة على سياسة التغريم التي عمت الجميع [١٤٤]، حتى أنهم أصبحوا يشكون الفقر ولم يستطيعوا زراعة أراضيهم [١٤٥]. كما أسفرت هذه السياسة عن غلاء الأسعار ففي أعوام ٣٠٧ هـ / ٩١٧ م و ٣١٦ هـ/٩٢٨م وما بعدها بلغ سعر قفيز القمح بالكيل القرطبي مثقال ذهب، وأعقب هذا الغلاء وباءاً عم القيروان وأعمالها [١٤٦] .

كذلك اضطر بعض الفقهاء إلى اعتناق المذهب الإسماعيلي حتى ينجون من هذه السياسة المتعسفة [١٤٧]، بينما تصدى الفقهاء المالكية الذين أصابهم التغريم وطالبوا المهدي بضرورة الرجوع عن هذه السياسة، واعتمد الفقهاء على تأييد أهل القيروان الذين طالما عانوا من سوء الأحوال، كما أسرعوا في تنظيم المقاومة السلبية بعدة وسائل منها رفض التعاون مع الدولة ومقاطعة قضاتها وعمالها والتهرب من دفع الضرائب، مما أدى إلى قيام المهدي بالضرب على أيديهم حتى أراق من دمائهم شيئا عظيما [١٤٨]. ويرى أحد الدارسين [١٤٩] أن معاداة المالكية للمهدى، ترجع إلى سياسته الاقتصادية بسبب ما نزل بهؤلاء من امتحان وغرم .

كما ظهر رد الفعل لهذه السياسة بشكل سافر في ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد الزناتي، التي بدأت منذ عصر المهدي، وتزايدت خلال عصري القائم والمنصور ٣٣٣ - ٣٣٦ هـ ٩٤٤- ٩٤٨م حتى نهبت وخربت المدن وغلت الأسعار "وأفنى ما كان بإفريقية، ولم يبق فيها ما ينهب . كما لم يبق موضع فيها معمور ولا سقف مرفوع" [١٥٠]. وعلل أبو يزيد ثورته على الفاطميين بأنهم اثقلوا الناس بالضرائب، لاسيما أن أباه كان تاجرا، وكانت له ضيعة بتقيوس[١٥١] ، فناله

ما نال الناس، فوجب عليه أن يقوم محتسبا لله ومدافعا عن مصالح المسلمين. ويظهر هذا بوضوح في الحوار الذي أورده المقريزي [١٥٢] بين الخليفة المنصور وأبي يزيد بعد انتصار الخلافة، ولذا نجده يحمل الأولياء هذه التبعة، كذلك يقر المعز أن أبا يزيد قام محتسبا بسبب جور العمال [١٥٣]. وهذا أمر غير مقبول؛ لأنه لو أن العمال أو الأولياء أو غيرهم هم المسئولون عن هذه السياسة فأين دور الخلافة لتحد من ممارساتهم التعسفية؟ لكن كثرة هذه التبريرات تؤكد مسئولية الخلافة في المقام الأول.

أما عن الآثار الإيجابية المتعلقة بالفاطميين أنفسهم منها ما توفر لهم من مال حين كانوا ينوون الانتقال إلى مصر نهائيا. وتوضح النصوص كثرة ما جمعوه من مال أن المعز استدعي صاحب بيت المال عام ٣٥٥ هـ /٩٦٧ م، فوجد بين يدى المعز ألوف الصناديق مبددة في صحن القصر، وأمره بترتيبها والختم عليها. وأمر في نفس العام بحفر الآبار على طريق مصر، وأن يبني في كل منزلة قصراً [١٥٤] كذلك وجدناهم مع حملة جوهر يحملون المال كله الذي جمعوه، فحين جهز المعز جوهر للخروج في حملته إلى مصر ٣٥٨ هـ/٩٦٩م، كان بين يديه أكثر من ألف صندوق من المال، وكان المعز يخرج إلى جوهر كل يوم ويأمره أن يأخذ من بيوت المال ما يريد زيادة على ما أعطاه[١٥٥]. حتى كانت جملة الأموال التي أنفقت على العسكر أربعة وعشرين ألف ألف دينار[١٥٦]. ناهيك عن الأموال التي أنفقت على الحملات التي أرسلت إلى مصر منذ قيام دولتهم[١٥٧].

كما قام المعز عند رحيله إلى مصر في عام ٣٦١ هـ/٩٧٢م بحمل كل ما كان في قصره من أموال، لدرجة أن الدنانير سكت وحملت كهيئة الطواحين، وحملت كل طاحونتين على جمل والأموال كلها حملت على ألفي جمل. ولكثرة هذه الأموال استعظمها الجند والرعية، وصاروا يقفون في الطريق لرؤية بيت المال المحمول [١٥٨]. مما يؤكد كثرة هذه الأموال التي حملت إلى مصر، فضلا عن دهشة الناس وسخريتهم. وهذا كله كان حصيلة السياسة المالية التي اتبعها الفاطميون في بلاد المغرب كلها ومنها إفريقية منذ عهد المهدي حتى أكتملت مع المعز الذي استطاع أن يحقق حلم الفاطميين ومشروعهم.

كذلك تجلت آثار هذه السياسة في الثراء الذي عاش فيه الخلفاء، صحيح أنه لا يمكن أن يقارن بما وصلوا إليه في مصر ، ومهما قيل عن حياة التقشف التي عاشها الفاطميون في إفريقية، كما جاء على لسان المعز [١٥٩]، فكان هناك وجها مغايرا لحالة الفقر التي عاشتها الرعية ، ويكفي أن نشير إلى أن المهدي أخرج من الصلات إلى المقربين إليه، لاسيما كتامة مائة ألف دينار [١٦٠] مع حرصه على الأموال، فضلاً عن قيام المعز بختان أولاده الثلاثة وغيرهم من أولاد الرعية في عام ٣٥١ هـ/٩٦٢م، وكان وزن الأكياس الفارغة مما أنفق في هذا الختان مائة وسبعين قنطارًا [١٦١] .

ولاستمرار هذه السياسة في إفريقية، كان المعز حريصا قبل رحيله إلى مصر على اختيار من ينوب عنه ، ولقد رفض استخلاف أبي جعفر بن علي بسبب رده عليه لأنه قال له: " لا تسألني عن شيء من الأموال أن كان ما أجبيه بأزاء ما أنفقه، وأن يكون تقليد القضاء والخراج من قبل نفسي " [١٦٢]. وكان رد المعز يؤكد ليس فقط رغبته في السيطرة على البلاد، ولكن أيضا حرصه على الأموال وهو الأهم .

لذا عندما وقع اختيار المعز على يوسف بن زيري زعيم قبيلة صنهاجة، التي تعتبر من أكبر القبائل المغربية إخلاصا وتأبيدا للفاطميين[١٦٣]. قام باختيار الرجال الذين يناط بهم العمل في دواوين المالية منهم زيادة الله بن القديم على نظر الدواوين بسائر إفريقية وقال ليوسف: " أني تركت زيادة الله عونا لك على جميع الأموال [١٦٤]، كما أوصاه وصايا كثيرة كان أهمها ما هو مرتبط بالناحية المالية فقال له : لا ترفع الجباية من أهل البلاد " [١٦٥]، وأن ذكرت بعض المصادر[١٦٦]" عن أهل البادية " مما حدا ببعض الدارسين [١٦٧]، أن يقول: " أن المقصود بهم البربر الزناتيون، لأن الدولة الفاطمية كانت تحاربهم، خاصة أنه أوصاه بأهل الحاضرة"، ومن المعتقد حتى لو أنه أوصاه بذلك، فكانت السياسة المالية المنتظرة هي نفس السياسة المنفذة قبلا، والتي كانت بشكل عام جائرة وشملت الجميع .

وتأكيدا لاستمرار هذه السياسة بعد انتقال الفاطميين إلى مصر، أن السيادة الفاطمية على إفريقية ظلت فترة تكاد تكون عامة، والتبعية للخليفة الفاطمي في القاهرة تكاد تكون مطلقة [١٦٨]. حتى أن يوسف بن زيري كان يصدر أوامره إلى عمالة بوصفه خليفة السلطان ونائبه [١٦٩]. ومما يبين أن الفاطميين قد أرادوا بل ورسموا وتابعوا سياسة مالية محددة أن المعز غضب عندما علم أن يوسف قبض على صاحب خراجه بإفريقية، ورفع كتابا إلى ابن الأديم إلى النظر في الخراج [١٧٠]. ولذلك نجد عبد الله بن محمد الكاتب عامل إفريقية والقيروان من قبل الزيريين يشتري العبيد السودان، ويجعل مع كل عامل ثلاثين عبداً، وكذلك مع أصحاب الخراج [١٧١]. وهذا العامل نفسه يعمل بيتين من الحديد والخشب ويملأهما أموالا للفاطميين، فضلاً عن الجزية التي كانت ترسل من إفريقية إلى مصر [١٧٢].

كما كانت الأوامر تخرج من القاهرة إلى الزيريين بإفريقية بفرض الغرم على الناس أو إيقافه، خاصة أن هذه الأموال كانت ترسل إلى مصر. لذلك كان هناك مع الزيريين ما يعرف بـ "التغريم بالتعيين"، ولعله كان استمرارا لما كان موجودا مع الخلافة، فتذكر المصادر [١٧٣] أنه في عام ٣٦٦ هـ / ٩٧٧م نادى عامل إفريقية والقيروان، فاجتمع الناس، فأخذ من أعيانهم نحو الستمائة رجل، ودفع الواحد منهم عشرة آلاف دينار، ومنهم من دفع دينارا واحدا، وتعدى هذا الغرم إلى سائر الأعمال إلى أن وصل الأمر من مصر إلى أبي الفتوح يوسف بن زيري برفع الغرم عن الناس. ومن الملاحظ أن بعض الشرائح قد استثنيت من هذا الغرم مثل الفقهاء والعلماء وأولياء السلطان، فيبدو أن هذه المصادرة ارتبطت فقط بالتجار، واقتصرت عليهم وكان جملة هذا المال زيادة على أربعمائة ألف دينار عينا أرسلت إلى مصر، وكتب على كل صرة أسم صاحبها.

بيد أن بعض المصادر[١٧٤] تبين استياء الخليفة العزيز ٣٦٥- ٣٨٦هـ /٩٧٥- ٩٩٦م من هذه الأموال، وطلبه رد بعض الصرر إلى أصحابها، لكن بسبب حاجة الفاطميين الملحة إلى الأموال بشكل مستمر لأنفاقها على العسكر المتجه إلى بلاد الشام، لم يتورع الخليفة عن مراجعة هذا الأمر. ومع ذلك فقد

أنعم على نائبه في العام التالي بأطرابلس ونواحيها [١٧٥] في عام ٣٦٧هـ /٩٧٨م ولأن الزيريين ساروا على السياسة التي رسمها لهم الفاطميون، فقد أضيفت برقة إليهم أيضا خلال عصر الحاكم بأمر الله ٣٨٦- ٤١١هـ /٩٩٦- ١٠٢٠م في عام ٤٠٣ هـ / ١٠١٢م [١٧٦]. وظل الزيريون على ذلك إلى أن خلعوا طاعة الفاطميين وأعلنوا الطاعة للعباسيين [١٧٧] .

وبذلك عمل الفاطميون أثناء وجودهم بإفريقية على تسخير كل الامكانات المتاحة وبشتى الطرق للحصول على الأموال من خلال ضرائب شرعية وأخرى غير شرعية أو مستحدثة وسياسة احتكارية لبعض السلع والموارد والمصادرات ونهب المدن وغيرها. وقد اختاروا رجالا قادرين على القيام بهذا الأمر سواء خلال فترة وجودهم فيها، أو بعد رحليهم عن إفريقية إلى مصر. وبرغم ما ذكرته كتب الفاطميين من تبريرات خاصة بالخلفاء، أو بطريقة جمع الأموال أو غيرها. فهذه التبريرات في حد ذاتها تعد دليلا مؤكدًا لمسئولية الخلافة عن طبيعة السياسة المالية المتبعة والتي أرهقت الرعية، إلا أنها في النهاية قد حققت ما أراده الفاطميون؛ لأن تلك السياسة التي نفذوها كانت محكمة إلى حد كبير حتى ساعدتهم على تحقيق الهدف .

الهوامش

(١) آمال محمد حسن، سياسة عبيد الله المهدي المالية في المغرب وأثرها في اندلاع الثورات الاجتماعية، مركز بحوث الشرق الأوسط- جامعة عين شمس ١٩٩٧ .

(٢) الحبيب الجنحاني، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٨٦ .

(٣) حسين مؤنس ، تاريخ المغرب ، ١٩٩٠ .

(٤) محمود إسماعيل ، المالكية والشيعة بإفريقية إبان قيام الدولة الفاطمية ، فصلة بالمجلة التاريخية المصرية، مجلد ٢٣، ١٩٧٦ .

(٥) عندما أتاه الجباه بأموال الجبابة فقال لأحدهم : من أين جمعت هذا المال فقال له: من العشر، فقال أبو عبد الله: إنما العشر حبوب، وهذا عين، ثم قال لقوم من ثقات طبنة أذهبوا بهذا المال فليرد على كل رجل ما أخذ منه، انظر، ابن عذاري، البيان المغرب، الطبعة الثالثة ١٩٨٣، جـ ١، ص ١٤١ .

(٦) النعمان، افتتاح الدعوة، تونس ١٩٧٥، تحقيق فرحات الدشراوي ، ص ١٢٤ .

(٧) نفس المصدر ، ص ٢٤٣ .

(٨) نفس المصدر ، ص ٢٧٥ .

(٩) محمود إسماعيل ، المرجع السابق، ص ٧٨ .

(١٠) اليماني، سيرة الحاجب جعفر ، نشر إيفانوفا ، مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة ، المجلد الرابع ، جـ ١ ، ١٩٣٦ ، ص ١٢٣ .

(١١) النعمان ، المصدر السابق ، ٢٨٨ .

(١٢) ابن عذاري ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ١٥٨ .

(١٣) اليماني، المصدر السابق .

(١٤) النعمان ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

(١٥) الخشني ، قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، القاهرة ١٣٧٢، ص ٢٢٢ .

(١٦) خاطب أبو عبد الله أصحابه قائلا : "ما جازاكم على ما فعلتم، بل هو أخذ الأموال من إيكجان ولم يقسمها فبكم، انظر المقريزي، أتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، القاهرة ١٩٩٩، جـ ١ ، ص ٩٤ .

(١٧) يختلف المؤرخون في تحديد انقطاع إفريقية والمغرب عن الخلافة الفاطمية في مصر، فبينما يرى ابن عذاري أنها وقعت عام ٤٣٣هـ/١٠٤١م ، انظر البيان ،جـ١ ص ٣٩٧ ، يذكر النويري أنها كانت في عام ٤٣٥هـ / ١٠٤٣م انظر نهاية الأرب في فنون الأدب ، القاهرة ١٩٨٣ ، جـ٢٤، ص ٢٠٩، كما يرى المقريزي أنها ترجع إلى عام ٤٤٣ هـ /١٠٥١م . انظر ، أتعاظ، جـ٢، ص ٢١٤ ، ولأن تواريخ هذه القطيعة قد وقعت بين عامي ٤٣٣ – ٤٤٨ هـ /١٠٤١ – ١٠٥٧م جعل أحد المستشرقين يذكر أن هذا الاختلاف معناه أن هذا العداء كان متجها إلى الشدة ضد الفاطميين، انظر:
-Marcais G , La Berbérie musulmane et L' Orient au Moyen Age, paris, 1946, P.168.

(١٨) كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، بيروت ١٩٨٣ ، صفحات ١٩٠ – ١٩١ .

(١٨) كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، بيروت ١٩٨٣ ، صفحات ١٩٠ – ١٩١ .

(١٩) ابن عذاري ، البيان ، جـ ١ ، ص ١٧٣ .

(٢٠) نفس المصدر ، جـ ١ ، ص ١٨١ .

(٢١) النعمان ، المجالس والمسايرات ،بيروت ١٩٩٦، ص ٢٣٦ .

(٢٢) كتاب الهمة في آداب اتباع الأئمة ، نشر وتحقيق كامل حسين ، القاهرة، صفحات ٦٦- ٧٨ .

(٢٣) نفس المصدر ، صفحات ٧١، ٧٣ "ولكنهم إن تطوعوا منه بشئ كان له ثوابه" .

(٢٤) حسين مؤنس ، تاريخ المغرب، ص ٥٠٤ .

(٢٥) النعمان، المصدر السابق، ص ٧٢، يؤكد النعمان هذا التطوع بالآية القرآنية " فمن تطوع خيرا فهو خير له" سورة البقرة آية ١٨٤ .

(٢٦) النعمان ، نفس المصدر ، صفحات ٦٩ – ٧٣ .

(٢٧) انظـر : Ivanow, Ismaili tradition concerning the rise of the Fatimids, London, 1942, P.123.

(٢٨) بعد فوز الخليفة المنصور على أبي يزيد مخلد بن كيداد الزناتي في عام ٣٣٦هـ / ٩٤٨م، قال في خطبته : " وليخرج كل مسلم عن كل واحد من أهله أناثهم وذكورهم صغيرهم وكبيرهم نصف صاع من بر أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر من طعامكم الذي تأكلون لتمام صوتكم" انظر المقريزى، المقفي الكبير، بيروت ١٩٩١، جـ٢، ص ١٦٤ .

(٢٩) النعمان ، افتتاح الدعوة ، ص ١٨٩ .

(٣٠) سيرة الأستاذ جوذر، تحقيق : محمد كامل حسين ، القاهرة ١٩٥٤، ص ٥٦ .

(٣١) الدباغ ، معالم الإيمان ، تونس، جـ٢ ، ص ٩٧ .

(٣٢) نفس المصدر ، جـ٢ ، ص ٢٧ .

(٣٣) ابن عذاري ، البيان ، جـ١ ، ص ١٨٦ .

(٣٤) سيرة جوذر ، ٩٧ .

(٣٥) ابن حوقل ، صورة الأرض ، بيروت ص ٧١ .

(٣٦) نفس المصدر ، صفحات ٧١ ، ٧٨ ، ٩٤ .

(٣٧) نفس المصدر ، ٧٥ .

(٣٨) سعد زغلول عبد الحميد ، تاريخ المغرب ، الإسكندرية ١٩٩٠، ص ١٢٢ .

(٣٩) ادريس عماد الدين ، عيون الأخبار وفنون الآثار، جـ ٥، تونس ١٩٨١ ، ص ١٩٤ .

(٤٠) حسين مؤنس ، تاريخ المغرب ، ص ٥١٥ .

(٤١) بعث المعز خفيف الصقلبي – صاحب الستر – إلى شيوخ كتامة يقول: "يا أخواننا قد رأينا أن ننفذ رجالاً من قبلنا إلى بلدان كتامة، يقيمون بينهم ويأخذون صدقاتهم ومراعيهم ويحفظونها علينا في بلادهم، فإذا احتجنا إليها أنفذنا خلفها فاستعنا بها على ما نحن بسبيله" انظر المقريزي، إتعاظ الحنفا، جـ١ صفحات ٩٧ – ٩٨ .

(٤٢) سيرة جوذر ، ص ٩٥ .

(٤٣) نفس المصدر ، ص ٩٩ .

(٤٤) نفس المصدر ، ص ٩٩ .

(٤٥) نفس المصدر ، ص ٩٣ .

(٤٦) نفس المصدر ، صفحات ١١٤ – ١٢٩ .

(٤٧) نفس المصدر ، ص ١٢٩ .

(٤٨) نفس المصدر ، ص ٩٥ .

(٤٩) نفس المصدر ، ص ١١٤ .

(٥٠) صورة الأرض ، ص ٩٤ .

(٥١) سيرة جوذر ، صفحات ١١٤ ، ١٢٩ ، ١٤١ ؛ النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص ٣٣١ .

(٥٢) حسين مؤنس ، تاريخ المغرب ، ص ٢٣٠ ، هامش ١

(٥٣) الخشني ، قضاة قرطبة ، ص ٢٢٨ .

(٥٤) سيرة جوذر ، ص ١٢٩ .

(٥٥) ابن حوقل، المصدر السابق ، ص ٩٤ .

(٥٦) نفس المصدر ، صفحات ٦٧ ، ٦٩ .

(٥٧) نفس المصدر ، صفحات ، ٦٩، ٧٠ ، ٧٤ .

(٥٨) نفس المصدر ، ص ٧٥ .

(٥٩) آمال محمد حسن ، سياسة عبيد الله المهدي المالية في المغرب وأثرها في اندلاع الثورات الاجتماعية ، ص ٣٠ .

(٦٠) النعمان ، افتتاح الدعوة ، ص ٣٠٣ .

(٦١) سيرة جوذر ، ص ١٣١ .

(٦٢) نفس المصدر ، صفحات ٩١ ، ١٠٣ .

(٦٣) انظر : De, Jean, la Tunisie orientale Sahal et Basse stepps, paris, 1940, P.172.

(٦٤) صورة الأرض ، ص ٩٤ .

(٦٥) النعمان ، افتتاح الدعوة، ص ٣٠٤ .

(٦٦) حسين مؤنس ، تاريخ المغرب، ص ٢٢٩ .

(٦٧) النعمان ، المجالس والمسايرات ، صفحات ٥٣٢ – ٥٣٣ .

(٦٨) ابن عذاري ، البيان ، جـ١ ، ص ١٥٩ .

(٦٩) النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص ٥٣٢ .

(٧٠) المصدر السابق، جـ١ ، ص ١٨٨ .

(٧١) نفس المصدر ، جـ١ ، ص ٤٧ .

(٧٢) سيرة جوذر ، صفحات ٣٩ ، ٤٤ .

(٧٣) نفس المصدر ، ص ٤٧ .

(٧٤) نفس المصدر ، ص ٩٢ .

(٧٥) نفس المصدر ، صفحات ، ١٤٠ – ١٤١ .

(٧٦) نفس المصدر ، ص ٦٠ .

(٧٧) نفس المصدر ، ص ١٣٥ ، ١١٦ .

(٧٨) النعمان ، افتتاح الدعوة ، ص ٢٤٧ .

(٧٩) الخشنى ، قضاه قرطبة ، ص ٣٠٩ .

(٨٠) الدباغ، معالم الإيمان ، جـ ٢ ، ص ١٩٨ .

(٨١) ابن عذاري ، البيان ، جـ ١، ص ٢٦٥ ؛ محمود إسماعيل، المالكية والشيعة ، ص ٨٥ .

(٨٢) انظر: Brett, M, The Rise of the Fatimids, Brill 2001, P.165

(٨٣) سيرة جوذر ، ص ٩٣ .

(٨٤) نفس المصدر ، ص ١٢٩ .

(٨٥) نفس المصدر ، ص ١١٤ .

(٨٦) نفس المصدر ، صفحات ٩٣ ، ١١٤ .

(٨٧) النعمان ، افتتاح الدعوة ، ص ٣٣٤ .

(٨٨) صورة الأرض ، ص ٩٤ .

(٨٩) النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص ٤٩٤ .

(٩٠) سيرة جوذر ، ص ٨٩ .

(٩١) النعمان ، المصدر السابق، ص ٢٤٩ .

(٩٢) نفس المصدر ، صفحات ، ٢٤٩ – ٢٥٠ .

(٩٣) سيرة جوذر ، ص ٩٠ .

(٩٤) النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص ٢٥١ .

(٩٥) نفس المصدر ، صفحات ٢٤٩ –٢٥٠ .

(٩٦) نفس المصدر ، ص ٣٣٦ .

(٩٧) نفس المصدر ،ص ٣٣٥ .

(٩٨) نفس المصدر .

(٩٩) نفس المصدر ، صفحات ، ٤٣٨ ، ٤٥٢ ، محمود إسماعيل المرجع السابق، ص ٨٥ .

(١٠٠) النعمان ، الهمة ، صفحات ٦٧ – ٦٨ .

(١٠١) النعمان ، المجالس والمسايرات ، جـ٢ ، ص ٥٢٥ .

(١٠٢) نفس المصدر ، ص ٧٧ .

(١٠٣) نفس المصدر ،ص ٣٣٦ .

(١٠٤) الخشني ، قضاة قرطبة، ص ٣٠١ .

(١٠٥) البكري ، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب ، بغداد ، ص ٥٢ .

(١٠٦) قال المعز : "أنني لأذكر يوماً إذ كنت بالمهدية وسمعت قوما من أهل البوادي قد باعوا غلة ومتاعا لهم فدخلوا يطلبونة وقد بقى في أيديهم مال كثير فجعلوا يحسبون ويذكرون ما لزمهم من الأداء فعظموا ذلك" انظر النعمان ، المجالس والمسايرات ،ص ٣٣٦ .

(١٠٧) سيرة جوذر ، ص ١٢٧ .

(١٠٨) نريمان عبد الكريم أحمد، احتكار الخشب في مصر الفاطمية ، فصلة من مجلة كلية الآداب – جامعة المنوفية ، العدد ٣٠ ، أغسطس ١٩٩٧ .

(١٠٩) حسين مؤنس ، تاريخ المغرب، ص ٥١٦ .

(١١٠) ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص ٧٦ .

(١١١) نفس المصدر ،ص ٧٧ .

(١١٢) الخشني ، قضاة قرطبة ، ص ٢٢٨ .

(١١٣) ابن عذاري ، البيان ، جـ١ ، ص ١٩١، الدباغ ، المعالم ، جـ٢ ، ٩٨ .

(١١٤) نفس المصدر ، جـ١ ، ص ١٦٤ .

(١١٥) الهمة ، ص٧١ " وامتحن الأئمة أوصياءهم بصنوف من هذه المحن وكذلك يمتحنون أولياءهم بما أحبوه عند تبليغهم درجة الفضل في أموالهم وفيما رأوا من امتحانهم فيه غيرها.

(١١٦) المالكي ، رياض النفوس، بيروت ١٩٩٤ جـ٢ ، ص ٥٦ ؛ الدباغ ، المعالم ، جـ٢ ، ص ٩٩ .

(١١٧) النعمان، افتتاح الدعوة، صفحات ١٧٣ ، ١٨١ ، سيرة جعفر ، ص ١١٢ .

(١١٨) المالكي، المصدر السابق، جـ٢ ، ص ٥٥؛ ابن عذاري ، المصدر السابق، جـ١، ص ١٧٣ .

(١١٩) نفس المصدر ، جـ ١ ، ص ١٧٣ .

(١٢٠) نفس المصدر ، جـ١ ، ص ٢٦١ .

(١٢١) سيرة جوذر، صفحات ٤٣، ١٤٧ . قال القائم لجوذر : : يا جوذر لا تأكل من هذا اللحم إلا ما أطعمناك إياه في مطبخنا حلالاً ، فإن ما يباع بأسواق العسكر قد خبث لأحتيالهم على المدينة" .

(١٢٢) فقال: " وأنا في منزلي ومعي أهلي وولدي وعندي من العبيد كذا ومن البقر كذا ومن الغنم كذا وعدد أشياء كثيرة، إلى أن دخلوا أصحابك فانتهبوا جميع ذلك حتى لم يبق لي من قليل ولا كثير، وخربوا منزلي " انظر ، النعمان، المجالس والمسايرات، ص ٣٣٦ .

(١٢٣) النعمان ، افتتاح الدعوة ، ص ٣٠٣ .

(١٢٤) الجابري ، العصبية والدولة ، الدار البيضاء ١٩٧١، ص ٣١ .

(١٢٥) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، جـ٦، ص ١٧٠ .

(١٢٦) ابن عذاري ، البيان جـ١، ص ١٧٠ .

(١٢٧) تذكر المصادر على لسان المعز : " أن أحد دعاة المهدي أفتتح مدينة ولم يصب منها كثيرا ، فاغتم لذلك وأرسل إلى خاصته من الجيش الذي كان معه فقال لهم : أي مصيبة أعظم مما نحن فيه .. فقالوا له : قد أصبنا غنائم كثيرة نضعها كلها إليك فلما تسنى جمع ما أمكن من أموال بعث بها إلى

المهدي ، فكان المهدي يشكر فعله ويحمد أمره ولم يكن ممن برع فـي الـدين" انظـر ، النعمـان ، المجالس والمسايرات، صفحات ٤٩٣- ٤٩٤ .

(١٢٨) سيرة جوذر ، صفحات ٤٣ ، ١٤٧ .

(١٢٩) ابن عذاري ، البيان ، جـ١، ص ١٩١ .

(١٣٠) النعمان ، المصدر السابق ، ص ٣٩٣ .

(١٣١) النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص ٣٩٣ .

(١٣٢) نفس المصدر ، ص ٣٩٤ ، هامش ٢ للمحقق .

(١٣٣) ابن عذاري ، البيان ، جـ١ ، ص ١٩٠ .

(١٣٤) النعمان ، افتتاح الدعوة ، ص ٢٥٢ .

(١٣٥) نفس المصدر ، ٣٠٣ ، وكان من جملة ما أخذوه ثلاثين حملا من المال في كل حمل ستة عشـر ألف مثقال . انظر ، ابن عذاري ، البيان ، جـ١ ، ص ١٤٨ .

(١٣٦) سيرة جوذر ، صفحات ٦٢ ، ٦٥ انظر :

Marcais, G, La Berbrie, paris 1946, P. 143.

(١٣٧) البيان ، جـ١ ، ص١٨١ .

(١٣٨) النعمان ، المجالس والمسايرات ، جـ٢ ، ص ١٨٨ .

(١٣٩) سيرة جوذر ، ص ٤٣ ، ابن عذاري ، المصدر السابق، جـ١ ، ص ٢١٦ .

(١٤٠) انظر : Loc. Cit

(١٤١) نفس المصدر ، ص ٨٩ ؛ الدباغ ، المعالم ، جـ٢ ، ص ١٩٨ .

(١٤٢) الدباغ ، نفس المصدر .

(١٤٣) الخشني ، قضاة قرطبة ، صفحات ٢٢٢، ٢٢٨، ٣٠٠، ٣٠١ .

(١٤٤) نفس المصدر ، صفحات ٢٢٢، ٢٢٣ .

(١٤٥) ابن عذاري ، البيان ، جـ١ ، صفحات ١٩٣ ، ١٩٤ .

(١٤٦) نفس المصدر ، جـ١ ، ص ١٩٣ .

(١٤٧) نفس المصدر ، جـ ١ ، ص ١٧٣ .

(١٤٨) الخشني ، المصدر السابق، صفحات ٣٠٠ - ٣٠١ ، حسين مؤنس ، مقدمة ريـاض القـوس ، ص ١٧ .

(١٤٩) محمود إسماعيل ، المالكية والشيعة ، ص ٨٣ .

(١٥٠) لمزيد من التفصيلات انظر : المقريزي ، أتعاظ الحنفا، ، جـ١، ص ٧٥ وما بعدها .

(١٥١) نفس المصدر ، ٧٥ .

(١٥٢) قال له "ما الذي اعتددت على أمير المؤمنين يعني القائم بأمر الله حين خرجت عليه ؟ قال : كـان أبو القاسم كريماً حوله قوم سوء أحدثوا هذه القبالات التي منها الجور على المسلمين، فقمت لـذلك منكرا، أريد إصلاح أمور الناس قال : كأنك قمت محتسبا: انظر . المقريزي ، المقفى الكبير ، جـ٢، ص ١٥٦ .

(١٥٣) النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص ٣٣٥ -٣٣٦ ٠

(١٥٤) المقريزي ، إتعاظ ، جـ١ ، ص ٩٦ ٠

(١٥٥) نفس المصدر ، جـ١ ، ص ١١٤ ٠

(١٥٦) نفس المصدر ، جـ١ ، ص ٩٧ ٠

(١٥٧) بدأت الغارات الفاطمية على مصر، عام ٣٠١ هـ /٩١٣ م حتى كانت حملة ٣٥٨ هـ /٩٦٢م ولم تتوقف الحملات إلا بسبب قوة الأخشيديين وتمرد البربر ٠ أنظر ماجد ٠ ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٩٦ وما بعدها ٠

(١٥٨) المقريزي ، إتعاظ ، جـ١ ، ص ١٠٠ ٠

(١٥٩) قال :" أصبحت اليوم في مثل هذا الشتاء والبرد، فقلت لأم الأمراء : أترى إخواننا بظنون ، أن في مثل هذا اليوم نأكل ونشرب ونتقلب في المثقل والديباج والحرير" انظر ، نفس المصدر ، جـ١ ، ص ٩٥ ٠

(١٦٠) النعمان ، افتتاح الدعوة ، ص ٣٠٤ ٠

(١٦١) المقريزي ، اتعاظ ، جـ١ ، صفحات ٩٤ – ٩٥ ٠

(١٦٢) نفس المصدر، ص ٩٩ ٠

(١٦٣) وقفت قبيلة صنهاجة إلى جانب الفاطميين مع قبيلة كتامة في سبيل تأسيس دولة الفاطميين ، كما أيد زيرى الخليفة المنصور في صراعه مع أبي يزيد بن مخلد ؛ فضلا عن وقوف صنهاجة إلى جانب الفاطميين أيضا ضد زناتة ، انظر ، حسن إبراهيم حسن، الدولة الفاطمية ، القاهرة ١٩٥٨، صفحات ٢٥٠ – ٢٥١ ٠

(١٦٤) النويري ، نهاية الأرب ، جـ ٢٤ ، ص ١٦٩ ٠

(١٦٥) المقريزي ، إتعاظ ، جـ١ ، ص ١٠١ ٠

(١٦٦) ابن خلدون ، العبر ٠ جـ٦ ، ص ٢٣٨ ٠

(١٦٧) حسين مؤنس ، تاريخ المغرب، ص ٥٦٧ ٠

(١٦٨) حسن إبراهيم حسن ، المرجع السابق، ص ٢٥٢ ٠

(١٦٩) النويري ، نهاية الأرب ، جـ٢٤، ص ١٥٥ ٠

(١٧٠) المقريزي ، المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٢٣٣ ، المرجع السابق٠

(١٧١) ابن عذاري ، البيان ، جـ١، ص ٢٣٨ ٠

(١٧٢) نفس المصدر ٠

(١٧٣) نفس المصدر ، جـ١، ٢٣٠ ٠

(١٧٤) المقريزي، إتعاظ ، جـ١، ص ٢٤٨ ٠

(١٧٥) ابن عذاري ، البيان ، جـ١ ، ص ٢٣٠ ٠

(١٧٦) المقريزي ، المصدر السابق ، جـ٢ ، ص ٩٩ ٠

(١٧٧) أظهر المعز بن باديس صاحب إفريقية الخلاف على المستنصر وسير رسولا إلى بغداد ليقيم الدعوة العباسية ٠ انظر ، نفس المصدر ، ص ٢١٤ ٠